المحاضرة الثالثة ..... علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأخرى

تمهيد:

من المحاضرات السابقة نلاحظ أن علم الاقتصاد هو علم قائم بحد ذاته، فهو يدرس الثروة والندرة من خلال تحقيق التوازن بين جملة من الاختيارات، فهو كباقي مجالات المعرفة مرتبط ارتباطا وثيق بباقي العلوم الأخرى، يؤثر ويتأثر بها، وأي تطور يحدث في أحد هذه المعارف والعلوم يؤثر عليه. فنجد أن هناك علاقة تفاعل متبادل بين علم الاقتصاد وباقي العلوم الأخرى، سواء كانت اجتماعية كعلم النفس والاجتماع والتاريخ ...الخ، أو تطبيقية كالرياضيات والإحصاء...الخ، ومن خلال هذه المحاضرة سوف نتطرق لعلاقة علم الاقتصاد بأهم العلوم الأخرى التي نعرفها.

الشكل رقم(03): علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

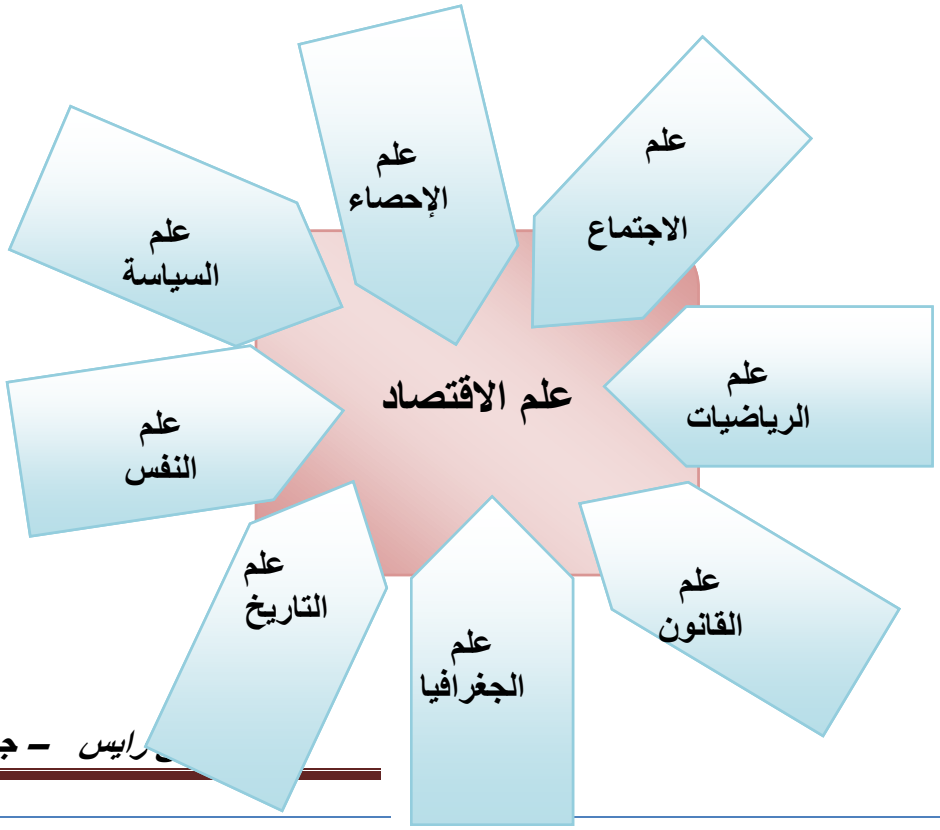

1- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

تظهر العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع فيما يسمى بعلاقات الإنتاج، أي أن الإنسان بمفرده لا يقوم بعملية الإنتاج ولكنه يقوم بها ضمن جماعة من الناس بحيث يتحدد دور كل فرد في عملية الإنتاج، وهذا يتوقف على ملكية وسائل الإنتاج ومن هنا يتدخل علم الاجتماع، حيث يبحث في هذه العلاقات ومدى ملائمتها للقوانين والنظم الاجتماعية المطبقة في مجتمع معين وفي زمن معين.

2- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

بما ان علم الاقتصاد علم يدرس الاختيارات، فهذا يتطلب وجود تقنيات لتحديد قواعد العمل وهذا لا يكون إلا باستعمال الرياضيات حيث يلجأ الاقتصادي إلى التقنيات الرياضية في دراسة دوال الإنتاج والاستهلاك و الادخار والاستثمار .... إلخ، من العمليات الاقتصادية. فمن اجل الوصول الى نتائج كمية دقيقة يلجأ الاقتصادي للاستعانة بالأساليب الرياضية في البراهين والتحاليل، مثالا على ذلك لتحليل المشكلة الاقتصادية تم الاستعانة بالمتتاليات الحسابية والهندسية لبرهان الزيادة الغير متساوية بين الموارد والحاجات.

3- علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

يكمن الترابط الوثيق بين علم الاقتصاد وعلم القانون، من خلال القواعد والضوابط القانونية المنظمة للأنشطة الاقتصادية، فلا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي، إلا في الأطر القانونية التي يسمح بها. فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات وحتى الدول، والمشرع قبل أن يسن قوانينه فهو يراعي الجوانب الاقتصادية فهو يراعي الجوانب الاقتصادية والمخلفات التي قد تنعكس جراء تطبيق هذا القانون، فالمسار التاريخي يبين أنه توجد انعكاسات

اقتصادية جراء التطبيقات التشريعية كفرض الضرائب، أو تحديد الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج وغيرها.

4- علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

بما أن علم الجغرافيا يبحث في البيئة الطبيعية والبشرية والموارد الاقتصادية، حيث لمعرفة مركز تواجد الموارد أو توزيعها، قصد استغلالها وجب علينا الاستعانة بعلم الجغرافيا لتحديدها، وهذا للتقليل من التكاليف وجعل العمل أكثر احترافية، حيث يرتبط علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا ارتباطا وثيقا، ولا يمكن الاستغناء عنه في ممارسة النشاط الاقتصادي.

5- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

يتمثل الدور الأساسي لعلم التاريخ في رصد الوقائع الخاصة بتطور الإنسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فبالاستعانة بالسجل التاريخي الخاص بالوقائع الاقتصادية، نذكر على سبيل المثال، معرفة أهم الأزمات التي واجهت الاقتصاد العالمي وأسبابها، يمكن من الاستفادة من نتائجها وأثارها، والعمل على فهم الدرس جيدا ومحاولة عدم الوقوع فيها مستقبلا.

6- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر. والباحث الاقتصادي ملزم بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار ...الخ، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك. فلو تصورنا انتشار شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية و نقدية سوف تحل بالمجتمع فإننا سوف نرى أن الناس يهرعون إلى البنوك لسحب أموالهم و شراء الذهب مثل ما حصل سنة 1929م، وهي سنة الكساد الكبير والتي شهد العلم فيها أزمة مالية كبيرة غيرت موازين القوى في العالم..

7- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات و تبويبها و تحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، فهنا تظهر العلاقة الوطيدة لبين علم الاقتصاد والإحصاء، حيث أن دراسة الظواهر و المشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية و تحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها، فنجد أن الاقتصادي يحتاج إلى استخدام الأساليب الإحصائية مثل أساليب النزعة المركزية والتشتت في التوصل إلى نتائج معينة.

8 ـ علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية. ويظهر هذا الترابط بين علم الاقتصاد والسياسة في الكتابات الأولى والتي كانت حول الاقتصاد السياسي، حيث لا يمكن الاهتمام ومعالجة الظواهر الاقتصادية دون مراعاة الجوانب السياسية.